جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية مؤسسة

بعنوان:

العجز الثنائي بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة

حالة الجزائر (2010-2019)

من إعداد الطالب: إسلام بومعراف

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة

أ.د/.....	أستاذ، جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/لحيمر سارة	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مشرفا ومناقشا
أ.د/.....	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية مؤسسة

بعنوان:

العجز الثنائي بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة

حالة الجزائر (2010-2019)

من إعداد الطالب: إسلام بومعراف

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة

أ.د/.....	أستاذ، جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د/لحيمر سارة	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مشرفا ومناقشا
أ.د/.....	أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

الإهداء

إلى من أفنيا شبابهما و ركبا الصعاب و بذلا

الكثير الكثير من أجلي بالجهد و الوقت والمال

إلى من لهما الفضل بعد الله سبحانه و تعالى

بخروج هذا العمل المتواضع إلى النور

إلى أمي و أبي ..

مع الاجلال و التقدير.

إلى أخي الكريم إلى العائلة الكريمة إلى جميع

الاصدقاء أأهدي هذا العمل المتواضع.

إسلام بوامعراف.

الشكر

الحمد الله السميع العليم ذي العزة و الفضل العظيم و الصلاة و السلام على نبينا محمد صلى الله عليه و سلم و على أله و صحبه أجمعين وبعد مصداقا لقوله تعالى " ولئن شكرتم لأزيدنكم " أشكر الله العلي القدير الذي أنار لي درب العلم و المعرفة و أعانني على إتمام هذا العمل

كما أتقدم بالشكر و الامتنان للاستاذة سارة لحيمر لقبولها الاشراف على هذه الدراسة و التي لم تدخر وسعا في تقديم النصيحة و التوجيه لي طيلة إجراء هذه الدراسة من خلال إرشاداتها القيمة و توجيهاتها في كل خطوات البحث

كما أتقدم بالشكر و الامتنان إلى أساتذتي الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية الذين ساهموا بتوجهاتهم و نصائحهم و أتقدم بالشكر إلى عائلتي وكل من مدني بيد العون من قريب أو بعيد و ساعدني على إنجاز هذا العمل بتعاونهم و تشجيعهم لي

و الشكر أيضا إلى المناقشين الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة و بذلا الوقت و الجهد في التدقيق و إثراء هذا البحث شكلا و مضمون .

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري للتعرف على اتجاه هذه العلاقة وتحديد آثارها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019 بالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي والتي تمثل التكامل المشترك جوهانسن ، والانحدار التلقائي المتجه والدافع نهج الاستجابة. نتيجة لذلك ، وجدت هذه الدراسة ، عدم وجود علاقة سببية العلاقة بين ميزان الميزانية العامة وميزان التجاري ، و كما لا توجد علاقة تكامل مشترك بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري على المدى الطويل. بالمناسبة ، دعمت هذه النتائج نتائج Vectorنهج الانحدار التلقائي بعض الدراسات السابقة ، مما يعني عدم قبول فرضيات هذه الدراسة لذلك يتم دعمها وكذلك فرضيات التكافؤ الريكاردي في الاقتصاد الجزائري.

Study summary

This study aimed to test the relationship between the general budget and trade the account balance to identify the direction of this relationship and determine its effects on the Algerian economy during the period 2000-2019, based on the econometric approach, which represents the joint complementarity of Johansen, the automatic regression vector and the motivation of the response approach. As a result, this study found that there is no causal relationship between the balance of the general budget and the balance of the commercial account, and there is also no co-integration relationship between the balance of the general budget and the balance of the trade balance in the long run. By the way, these results supported Vector's results of the automatic regression approach of some previous studies, which means that the hypotheses of this study are not accepted, so they are supported as well as the hypotheses of Ricardian parity in the Algerian economy

Résumé de l'étude

Cette étude visait à tester la relation entre le budget général et le commerce du solde du compte pour identifier le sens de cette relation et déterminer ses effets sur l'économie algérienne au cours de la période 2000-2019, sur la base de l'approche économétrique, qui représente la complémentarité conjointe de Johansen, le vecteur de régression automatique et la motivation de l'approche de réponse. En conséquence, cette étude a révélé qu'il n'y a pas de relation causale entre le solde du budget général et le solde du compte commercial, et il n'y a pas non plus de relation de co-intégration entre le solde du budget général et la balance de la balance commerciale à long terme. À propos, ces résultats ont confirmé les résultats de Vector de l'approche de régression automatique de certaines études précédentes, ce qui signifie que les hypothèses de cette étude ne sont pas acceptées, elles sont donc étayées ainsi que les hypothèses de parité ricardienne dans l'économie algérienne.

قائمة المحتويات

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للمزنيتي العامة والتجارية

تمهيد: 2
المبحث الأول: مفهوم الميزانية العامة والميزانية التجارية وعجزهما 3
المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وعجزها 3
المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري وعجزه 5
المبحث الثاني: العلاقة الثنائية بين الميزانية العامة والميزان التجاري 7
المطلب الأول: علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري 7
المطلب الثاني: علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الميزان التجاري 9
المبحث الثالث: الدراسة السابقة 12
المطلب الأول: عرض أهم الدراسات السابقة 12
المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة 15
ملخص الفصل الأول: 16

الفصل الثاني:

دراسة العجز الثنائي بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري حالة الجزائر (2010–2019)

تمهيد: 19
المبحث الأول: الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر 20
المطلب الأول: تحليل وضع الميزانية العامة في الجزائر (2000-2019) 20
المطلب الثاني: تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر (2000-2019) 23
المبحث الثاني: التحليل الإحصائي 26
المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في التحليل الإحصائي 26
المطلب الثاني اختبار الأثر المتبادل بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري 30
المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات 35
المطلب الأول: الاستنتاجات 35
المطلب الثاني: التوصيات 35
خاتمة 37

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 تطور بنود الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2019) 20

الجدول رقم 2 تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) 23

الجدول رقم 3 اختبار ديكي فولر لمتغير (TC) عند المستوى الأول.....27

الجدول رقم 4 اختبار (KPSS)للمتغير (TB) عند المستوى الأصلي 27

الجدول رقم 5 اختبار (P.P) للمتغير (TB) عند المتسوى الأصلي 27

الجدول رقم 6 اختبار ديكي فولر لمتغير (TC) عند المستوى الأول.....29

الجدول رقم 7 اختبار (KPSS)للمتغير (TC) عند المستوى الأصلي.....29

الجدول رقم 8 اختبار (P.P) للمتغير (TC) عند المتسوى الأصلي.....30

الجدول رقم 9 اختبار (جوهانسن) لمتغيرات النموذج.....30

الجدول رقم 10 اختبار (الحدود) لمتغيرات الدراسة 31

الجدول رقم 11 تقدير نموذج (AEDL) للأمد القصير للمتغيرات المدروسة 32

الجدول رقم 12 تقدير (ARDL) للأمد الطويل للمتغيرات الدراسة 33

الجدول رقم 13 سببية كرانكر للمتغيرات المدروسة.....34

قائمة الأشكال البيانية

الشكل رقم 1 تطور إرادات ونفقا الجزائر (2000-2019) 21
الشكل رقم 2 تطور عجز الموازنة (2000-2019) 22
الشكل رقم 3 تطور واردات وصادرات الجزائر (2000-2019).....24
الشكل رقم 4 تطور الميزان التجاري (2000-2019).....24
الشكل رقم 5 رسم السلسة الزمنية للمغير (TB) عند المستوى الأصلي 27
الشكل رقم 6 رسم السلسة الزمنية للمغير (TC) عند المستوى الأصلي.....29

مقدمة

توطئة:

قد تمثل الميزانية العامة والميزان التجاري إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية الكبرى المستعملة من طرف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث جعلتهما تحتل مكانة هامة في التحليل الاقتصادي، ويحظى موضوع العجز المزدوج باهتمام كبير وخاص من قبل الاقتصاديين، وقد يختلف طبيعة العجز من دولة لأخرى وذلك حسب طبيعة هيكلها الاقتصادي ومركزها الاقتصادي، والسياسة المالية التي تنتهجها كل دولة وتداخل بعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية والظروف المحيطة بها.

وقد أصبح تحقيق الاستقرار والتوزان الاقتصادي الكلي من بين الأهداف السياسة لمختلف النظم والدول، وقد أجمع العلماء أن هذا التوازن لا يتحقق إلا بالوصول إلى مستوى التشغيل التام الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وقد أضاف الفكر الاقتصادي الحديث بعد آخر للاستقرار الاقتصادي والذي تثمل في التوازن الخارجي.

وقد أصبحت العلاقة بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري من المواضيع الاقتصادية الهامة ليس على الصعيد الداخلي بل على الصعيد الدولي كذلك، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي ارتبطت سياستها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي وهذا ما لمسناه من خلل التدهور الاقتصادي العالمي من جراء جائحة كورونا (COVID-19) كما هو معلوم فإن الدولة الجزائرية تعتمد بنسبة كبيرة على تمويل نفقاتها العامة من الجباية البترولية، بالإضافة إلى اعتمادها على الواردات في توفير السلع الاستهلاكية وتطمح الجزائر للانتقال التدريجي من اقتصاد يعتمد على الجباية البترولية إلى اقتصاد يعتمد أساسا على النمو والتنمية الاقتصادية المحلية (الفلاحية، الصناعية، السياسية...) الخلاقة للثروة والقادرة على ضمان تمويل دائم لخزينة الدولة عن طريق التصدير والضرائب.

الإشكالية:

بما أن المالية العامة والتجارة الخارجية تشكل حجما كبيرا من الاقتصاد الجزائري فإن أدوات السياسة المالية والتجارية تلعب دوراً هاماً في مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث أن تطور الميزانية العامة على جانبي الإيرادات والنفقات العامة وكذلك تطور قطاع التجارة الخارجية من خلال زيادة حجم كل من الصادرات والواردات أدى كل ذلك إلى تفاقم كل من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي إلى الخارج خاصة في

ظل عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية حاجات المجتمع المتزايدة من السلع والخدمات والتي يتم استيرادها من الخارج. وعليه فإن هذه التطورات تستوجب دراسة وتحليل العلاقة المتبادلة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري الجزائري. ويمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتسؤل الرئيسي ألا وهو "ما واقع العجز التوأم في الجزائر وهل هناك علاقة بين العجزين،

ولكي نتمكن من الاجابة عن هذا التساؤل توجب علينا أن نجزئه إلى ثلاثة أجزاء وتمثلت تلك التساؤلات الثلاثة فيما يلي: –

- ما مفهوم الميزانية العامة والميزان التجاري، وما المقصود بالعجز الثنائي (عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري)؟
- ما واقع تطور بنود الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة (2000-2019)
- هل هناك علاقة متبادلة بين العجز الميزانية العامة والميزان التجاري خلال الفترة ما بين (2000-2019)؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة سببية بين الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري اذ تختلف هذه العلاقة في الأمد القصير عنها في الأمد الطويل كما تختلف طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز رصيد الميزان التجاري حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها دول العالم

مبررات اختيار الموضوع:

أ– المبررات الذاتية: إن أسباب اختياري للموضوع الدراسة كان سببه للمويلي الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد المحلي والدولي وكذا معرفة التأثيرات الجانبية وخاصة بعد ظهور جائحة كورونا (COVID-19) وكذلك توافق الموضوع مع مسار التخصص.

ب– المبررات الموضوعية: ومتمثلة في معرفة وفهم مستقبل الاقتصاد الوطني للدولة، ورغبتا مني في مساهمتي البسيطة في إثراء هذا الموضوع وخاصة أن مثل هذه المواضيع لم تحظى بالقسط الوفي من الدراسة.

أهداف الدراسة وأهمتها:

أ- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الميزانية العامة للدولة وعلى الميزان التجاري وموقعهما من السياسة الاقتصادية الكلية بالإضافة التحقق من وجود ظاهرة العجز الثنائي بين رصيد الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصادي الجزائري، والتأثير فيما بينهما وذلك من خلال اختبار جرانجر السببية، تحليل مكونات التبيان بالإضافة إلى اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل مع تحديد موضوع العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2019

ب- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها والمتمثلة في الميزانية العامة كونها الوسيلة الفعالة في يد الدولة لتحقيق أهدافها وبرامجها المسطرة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمزيان التجاري والذي تأتي أهميته في الدور الذي يلعبه كمحفز في النمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في الدولة ويمكن تحديد مركزها بالنسبة للعالم الخارجي ولما لها علاقة فيما بينهما وما تستوجب هذه المتغيرات من دراسة وتحليل بشقيها النظري والتطبيقي.

حدود الدراسة:

قسمة حدود الدراسة إلى ثلاثة أقسام وتمثلت فيما يلي:

- ✓ **الحد الموضوعي:** وشملة العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري
- ✓ **الحد المكاني:** دراسة حالة الاقتصاد الجزائري
- ✓ **الحد الزمني:** وقد تمت تغطية الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في تتبع ووصف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في دراسة وتحليل البيانات المتوفرة عن كل من الميزانية العامة والميزان

التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019 مستعين في ذلك إلى برنامج الحزم الاحصائية (Evieus) إًصدار 10 وكذلك بعض الأساتذة الكرام والمؤطر.

صعوبة الدراسة:

في سياق إعداد هذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات ومن أهم هذه الصعوبات الظاهرة الغير مؤلفة في وطننا والعالم أجمع ظهور جائحة كورونا (COVID-19) الذي حد من تحركاتنا والتزامنا بالمكوث في المنازل ضف إلى ذلك طبيعة العمل حيث توجب علينا أن نبقى متقيضين إلى أي طارا يحدث، زد على ذلك صعوبة البحث على المراجع وخاصة في جانب المعطيات الأساسية المستعملة في الجانب التطبيقي للدراسة، وهذا لنقصها والإجراءات المتخذة من خلال غلق كل النشاطات الحيوية والإبقاء على النشاطات الضرورية، وفقدان الاتصال ببعض الأساتذة.

هيكل الدراسة

للإلمام بجميع جوانب الموضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين قسم نظري وقسم خصص للدراسة التطبيقية ولكل فصل ثلاث مباحث،

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للعلاقة بين عجزي الميزانية العامة والميزان التجاري

- البحث الأول: مفهوم الميزانية العامة والميزانية التجارية وعجزهما
- المبحث الثاني: التأثير المتبادل بين عجز الميزانية العامة والميزانية التجارية
- المبحث الثالث: الدراسة السابقة

الفصل الثاني: دراسة العجز الثنائي بين رصدي الميزانية العامة والميزان التجاري حالة الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 إل غاية 2019

- المبحث الأول: الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر
- المبحث الثاني: التحليل الإحصائي
- المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للمزنيتي العامة والتجارية

تمهيد:

إن موضوع العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري من المواضيع التي أصبحت تولى أهمية من قبل الاقتصاديين والسياسيين، وقد ظهر مصطلح العجز التوأم أو ما يعرف بالعجز الثنائي خلال الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزا في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، فالعلاقة ما بين الاثنين تعد من المواضيع البالغة الأهمية، كما أن العلاقة بينهما تظهر الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية، بمعنى: أن أي تغيير في محصلة أحدهما تؤثر بالآخر وبالاتجاه نفسه، مما يعني أن أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والمستوردات والعكس صحيح، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل للإجابة عن التساؤلات المطروحة فب هذا الفصل والمتعلق بشقهي النظري

وللإجابة عن التساؤلات قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث للوصل إلى هدفنا في الجانب النظري حيث في المبحث الأول سنتطرق إلى مفاهيم حول الميزانية العامة والميزان التجاري ومفهوم حول عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري.

ومن خلال المبحث الثاني: دراسة علاقة المرتبطة بين الميزانية العامة والميزان التجاري وكذا إيجاد علاقة العجز الثنائي بين عجز الميزانية العامة والميزان التجاري، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى بعض الدراسات التي سبقتنا من قبل ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: مفهوم الميزانية العامة والميزانية التجارية وعجزهما

في هذا المبحث الأول سنحاول إبراز مفهوم الميزانية العامة والميزان التجاري واللذان يعتبران من الأدوات المهمة في الاقتصاد المحلي والدولي وكذا مفهوم عجز الميزانية العامة والميزان التجاري وهذا لإبراز معانيهما مسندين في ذلك لبعض الدراسات والمراجع.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وعجزها

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة

الميزانية هي أهم أداة بيد الدولة لبلوغ أهدافها التنموية، فهي ترجمة فعلية التوجهات السلطة التنفيذية (الحكومة) فالميزانية المعاصرة تعكس السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، وتبرز الأولويات المقررة من خلال الاعتمادات المرصودة كما أنها تبني بوضوح المجهود المالي للدولة في تدبير الشأن العام وتنفيذ السياسات العمومية.

فالميزانية تعرّف اصطلاحيًا بأنها كشف استعراض للقيم الخاصة بالموجودات التي بحوزة الدولة أو المؤسسة أو الشركة، والالتزامات المستحقة عليها في تاريخ معيّن، أو في نهاية السنة المالية، ومقارنة لقيمتها في ذلك الوقت بقيمتها في وقت سابق، مع إظهار للفرق الحاصل فيما بين تلك الموجودات والالتزامات من فائض أو عجز محقّق. [1]

لا يرتبط وضع البرامج المالية بفلسفة معينة وعلى هذا الأساس عرفت الميزانية أنها عبارة عن تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة في فترة مقبلة [2].

وقد عرفها Delbez louis الميزانية بأنها، وثيقة محاسبية وقانونية ومالية تعبر عن فكرة التوقع، والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة، والتي تعتبر عن صورة أرقام عن النشاط الاقتصادي والإداري والاجتماعي للدولة[3].

1 - د.أحمد إبراهيم البلوشي، أ. أحمد جاسم فراج، دور السلطة التشريعية في تحليل واعتماد الميزانية العامة للدولة بمملكة البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص 10.
2 - تواتي حفناوي، المراقب المالي في القانون الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق، جامعة الجلفة، 2017-2018، ص 09.
3 - عطية عبد الوهاب الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص364

وهناك نظرة متباينة لها في التشريعات المختلفة للدول، حيث عرفها القانون الفرنسي بأنها " الصيغة التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وارداتها، ويؤذن بها ويقدرها البرلمان في قانون الميزانية، الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية [1].

وقد عرفها المشرع المصري، "على أنها البرنامج المالي لخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة".[2]

أما في التشريع الجزائري فقد عرفها المشرع في قانون رقم (90-21) بأنه "وثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"[3] وتتشكل الميزانية في الجزائر من لإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[4]. وقد نصت المادة 06 من القانون رقم 84-17 على أن الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها

من خلال بعض التعاريف التي أوجزناها يمكن نميز خصائص الميزانية التي تمثلت في:

- تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها؛
- تعتبر وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية؛
- تعبير مالي عن أهداف المجتمع؛
- تعبير عن خطة عمل مالية لفترة زمنية قادمة [5].

1 - يحياوي عبد الحفيظ، علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر، دراسة حالة للفترة 2008، 2013، جامعة الجلفة، 2019، ص 221

2 - أحمد إبراهيم البلوشي، أ. أحمد جاسم فراج، نفس المرجع السابق، ص 11

3 - المادة 03 من القانون 90-21، المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1990/35، ص1131.

4 - قانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بالقوانين المالية، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10

5 - حاج موسى سهيلة، رصيد الميزانية العامة ومزيان المدفوعات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص15.

إذن فالميزانية العامة هي جزء من نظام أو برنامج شامل يعكس النشاط المالي والاقتصادي للدولة، كما أنها أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التنمية.

الفرع الثاني: مفهوم عجز الميزانية العامة

يعرف بأنه تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول، المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إدارة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض لإيرادات العامة، وقد يكون غير مقصود ناتج عن قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات أو زيادة النفقات العامة عما كان مقررا[1].

المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري وعجزه

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم الأدوات التي تساهم في رسم نظام اقتصادي ومالي كما يعتبر من أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ومن خلال ذلك تعددت مفاهيم الميزان التجاري والتي ينجزوها فيما يلي:

الميزان التجاري يعني الفرق بن الصادرات والواردات، فالبالد التي يعطي مؤشر الفرق بين الصادرات والواردات رقما موجبا يفيد الى نمو تلك الدولة وزيادة الدخل القومي فيها، وإذا كان الحاصل سالبا، فإن الميزان التجاري مختل وعلى تلك الدولة تعمل على رفع الصادرات مقابل الواردات. وفي التجارة العالمية يكون من خلال ان التجارة الدولية هي بيع السلع وشرائها بين الدول المختلفة وان الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات ويمكن لأي دولة ان تتعامل مع العجز في حساباتها الختامية والجارية طالما ان الدول الأخرى لها الاستعداد لتمويل العجز في تلك الدول التي تعاني من العجز المالي في موازنتها [2].

1 - سلوى برور، دور صندوق ضبط الموارد في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2017-2018، ص 62.

2 – الرشيد أحمد سالم خير الله، استراتيجية تجارة المقايضة المهجنة في تحريك الصناعة والتجارة وتقليل سعر الصرف ومعادلة الميزان التجاري لجمهورية السودان، مركز البحوث والاستشارات الصناعية، السودان، 2019، ص06.

كما يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات[1]. كما يمثل الميزان التجاري بعلاقة التالية[2]:

رصيد الميزان التجاري = الصادرات (X) – الواردات (M)

كما يعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ووارداتها، حيث يعتبر حساب تجارة السلع حسابا جزئيا من حساب العمليات الجارية، ويدون في هذا الحساب الصادرات والواردات من السلع ورصيد هذا الحساب قد يكون دائنا ويسمى في هذه الحالة فائض الميزان التجاري، أما إذا كان الرصيد مدينا فيقال له العجز في الميزان التجاري [3].

ويكتسي الميزان التجاري أهمية بالغة في رسم السياسات التجارية وفي تحقيق التوازنات الاقتصادية الخارجية، حيث يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات في رسم سياساتها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، والتطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته، حيث يحظا باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه[4]:

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد الوطني باقتصاديات العالم الخارجي؛
- يساعد واضعي السياسات الاقتصادية في رسم وتوجيه السياسة الاقتصادية الكلية؛
- تعتبر بيانات الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات أداة تقييم وتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي؛
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد؛

1 – عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 96

2 – شمومة فاطمة الزهراء، أهمية تخفيض قيمة العملة على الاقتصاد الوطني، دراسة حالة الجزائر (2014-2018)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2018-2019، ص44.

3 – برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر، (1970-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص36.

4 - يحياوي عبد الحفيظ، نفس المرجع السابق، ص 222-223.

كذلك يسمح مؤشر الميزان التجاري بتحليل مكوناته (الصادرات والواردات) على عدة اتجاهات، فيمكن تحليلها على مجموعات اللسع كالمواد الخام، السلع الرأسمالية...الخ أو على مناطق التبادل الجغرافي كالاتحاد الأوروبي أو الدول النامية مثلا

الفرع الثاني: مفهوم عجز الميزان التجاري

عجز الميزان التجاري هو مقياس اقتصادي لميزان تجاري سلبي تتجاوز فيه واردات الدولة صادراتها، ويمثل العجز التجاري تدفق في العملة المحلية إلى الأسواق الأجنبية.

فالنظرية الاقتصادية تملي أن العجز التجاري ليس بالضرورة وضعا سيئا لأنه غالبا ما يصحح نفسه بمرور الوقت،

وقد يقرأ كدليل على ضعف تنافسية البلد المعني أمام المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى استنزاف احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، وبالتالي إلى ضرورة الاقتراض من الخارج في غياب موارد أخرى تسد العجز، مثل تحويلات العمال المقيمين بالخارج أو تدفقات الاستثمار الأجنبي.

وتضطر البلدان التي تعرف عجزا تجاريا هيكليا إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية أملا في كبح جماح الواردات وتحفيز الصادرات، من أجل إعادة بعض التوازن إلى موازينها التجارية.

المبحث الثاني: العلاقة الثنائية بين الميزانية العامة والميزان التجاري

في البحث الثاني سنتطرق إلى العلاقة التي تربط الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري وكذا علاقة العجز الثنائي بينهما وكذا فرضيات المنهج الريكاردي والمنهج الكنزي

المطلب الأول: علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري

ترتبط الميزانية العامة للدولة مع مؤشرات اقتصادية كثيرة، حيث تعتبر من المؤشرات القليلة التي لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال علاقتها بالميزان التجاري، فيمكن من خلال الميزانية العامة ومنه السياسة المالية التأثير على الميزان التجاري ومعالجة الاختلالات التي قد تطرأ عليه (سواء الفائض أو العجز)،

ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية[1]:

$$S+T+M=I+G+X \ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

حيث أن:

S= الإدخار   T= الإيرادات الضريبية

M= الواردات   I= الاستثمار

G= الانفاق العام   X= الصادرات

$$(X-M)=(T-G)+(S-I)\ldots\ldots\ldots\ldots 02$$

يعبر الجانب الأيسر من المعادلة (02) عن الميزان التجاري (X-M) والجانب الأيمن من المعدلة إنما هو عبارة عن صافي المدخرات العامة (T-G) مضافا إليها صافي المدخرات الخاصة (S-I)

ويلاحظ أن زيادة الواردات عن الصادرات سيؤدي إلى عجز الميزان التجاري، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي (G) عن حصيلة الضرائب (T) أي الإيرادات العامة سيؤدي إلى عجز الميزانية العامة للدولة، وحدوث العكس في المعادلة (02) سيؤدي إلى فائض في كل من الميزان التجاري (X-M) وصافي المدخرات العامة (T-G)

وبإعادة ترتيب المعادلة (02) يمكن الحصول على المعادلة التالية[2]:

$$(T-G)=(X-M)-(S-I)\ldots\ldots\ldots\ldots 03$$

1 - يحياوي عبد الحفيظ، نفس المرجع السابق، ص 224.

2 - يحياوي عبد الحفيظ، نفس المرجع السابق، ص 224.

يتضح من المعادلة رقم (03) أن وضع الميزانية يتأثر بوضع الميزان التجاري، وكذلك الفرق بين الإدخار والاستثمار للقطاع الخاص.

المطلب الثاني: علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الميزان التجاري

تضع المتطابقة الاقتصادية بين العرض الكلي والطلب الكلي اساسا نظريا لدراسة العالقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري. ويمكن توضيح ذلك من خلال متطابقات الدخل القومي الآتية[1]:

$$Y=C+I+G(x-m)............(01)$$

حيث أن

Y= الناتج المحلي الاجمالي C= الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي x= الصادرات من السلع والخدمات

I= الاستثمار G= الانفاق الحكومي m=الواردات

$$Y=C+S+T...........(02)$$

حيث أن

S= الادخار الخاص

T= ايرادات الدولة من الضرائب الصافية حيث يبين الادخار الحكومي على انه الفرق بين الايرادات الحكومية من الضرائب.

T= الايرادات الأخرى والنفقات الحكومية والتي تألف من المشتريات الحكومية

1 - بشار أحمد العراقي، حسن كردي عيسى، العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجتري، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 44، ج1، جامعة تكريت، العراق، 2018/ ص 232

G= التحويلات الحكومية وعند مساواة المتطابقة (01) (02) نحصل على

$$C+I+G+x-m=C+S+T$$

ويحذف الاستهلاك من طرفي المتطابقة نحصل على

$$I+G+x-m=S+T$$

وبإعادة صياغة المتطابقة نحصل على

$$(x-m)=(S-I)+(T-G)$$

$$Td=sd+bd\ldots\ldots\ldots\ldots(03)$$

حيث أن:

$td=(x-m)$ الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات والذي يطلق عليها بالعجز في الميزان التجاري.

كما تبين $sd=(S-I)$ الفرق بين الادخار والاستثمار أو ما يطلق عليه بعجز موارد القطاع الخاص.

وتبين $bd=(T-G)$ الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها أو ما يطلق عليه بعجز الموازنة العامة

ونلاحظ أن عجز الميزان التجاري بين مجموع عجزي موارد القطاع الخاص والموازنة العامة، ومعنى هذا أن فائض الميزان التجاري والمتمثل في قطاع الصادرات والواردات $(x-m)$ يساوي فائض الدخل الوطني، والذي يمثل مجموع الموازنة وهو عبارة عن الانفاق الحكومي G منقوصا منه الضرائب T ومنقوصا منه الإدخار $(S-I)$ بالنسبة الاحتياجات الاستثمارات الوطنية، ومنه ومما سبق يتضح ان اي انخفاض في الادخار الوطني جراء العجز الناجم في الموازنة العامة ينجر

عليه عجز تجاري متواصل او انخفاض في الإستثمار .ان عجز الموازنة العامة يؤثر سلبا على الميزان التجاري وهذا يعني لخفض العجز في الميزان التجاري لبد من خفض عجز الموازنة العامة[1].

المطلب الثالث: فرضيات علاقة عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري

الفرع الأول: المنهج الريكاردي

تظهر فرضية ريكارد للتكافؤ عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب، وتوضح فرضية ريكارد للتكافؤ أن انخفاض المدخرات الحكومية سيترافق مع زيادة مكافئة في المدخرات الخاصة (تكافؤ الزيادة في المدخرات الخاصة للتناقص في المدخرات الحكومية). ذلك لأن الأفراد يتوقعون بصورة رشيدة، أنه مع انخفاض المدخرات الحكومية فإن أعباءهم الضريبية سوف تزداداً مستقبلا، كما يتوقعون ارتفاع مستوى الضريبة في المستقبل مع عجز الموازنة، وأن عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات ا لمجابهة الزيادة المتوقعة في الضرائب، بمعنى أن انخفاض الضرائب ليس إلا عملية مؤقتة لا يتعدى كونه تأجيلا لدفع الضرائب التي خفضت حاليا ليعاد دفعها في فترة زمنية لاحقة، وبالتالي فإن حجم الإدخار المحلي لن يتغير نتيجة للخفض الأولى للضريبة الذي ستعرضه الزيادة في الادخار الخاص، وبذلك يتضح من فرضية ريكارد للتكافؤ عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة الناجم عن الانخفاض الأولي في الضرائب[2].

الفرع الثاني: المنهج الكينزي

المنهج الكينزي، فيقول بوجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب التجاري وعجز الموازنة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الحساب التجاري، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين، وتفسير ذلك: أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي، وبارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادخار الحكومي، وبانخفاض مستوى الادخار الحكومي ستقل المدخرات وترتفع معدلات الفائدة، وبارتفاع معدلات الفائدة (في نظام معدلات صرف مرنة) سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية،

1 - بشار أحمد العراقي، حسن كردي عيسى، نفس المرجع السابق، 224.

2 - قاسم محمد جديتاوي، محمد سليمان طراونة، العجز التوأم، دراسة حالة الأردن للفترة (1980-2010)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، الأر دن، 2015، ص 02

وبارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ستصبح المستوردات أكثر إغراء للمواطنين وأقل تكلفة مما يزيد من ا للأجانب وأغلىً المستوردات، وستصبح الصادرات أقل جذب تكلفة مما يخفض من الصادرات، ونتيجة لزيادة المستوردات وانخفاض الصادرات يتشكل عجز الميزان التجاري. وبما أن الميزان التجاري هو المحدد الرئيس في تغيرات رصيد الحساب التجاري، فإن عجز الحساب التجاري سوف يتزايد، وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب التجاري ويترافق معه، ويعاني الاقتصاد من توأمة العجزين: عجز الموازنة وعجز الحساب التجاري (1).

المبحث الثالث: الدراسة السابقة

المطلب الأول: عرض أهم الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدارسات باللغة العربية

01– دراسة رشا خالد شهيب وأخرون (2019): "قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم) في العراق للمدة (1980–2018)، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة العجز التوأم بصورة عامة وأهم الأسباب المؤدية لهذا العجز، كما أعتمد البحث لقياس أثرها على المنهج الكمي باستخدام منهجية (causality Engle-Granger) وأفرت نتائج الدراسة على أن الأسباب الرئيسية والمتعددة لظهور العجز التوأم في العراق الحروب التي تخوضها دولة العراق، وكذلك الاعتماد الكلي وبشكل مباشر على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة واعتماد المزيان التجاري على الصادرات النفطية، والاهم من ذلك أن الدراسة جاءت معاكسة لفرضية الكنزي والتي تشير على وجود علاقة سببية بين العجزين، حيث أنه لم يثبت صحة منطق الفرضية من خلال الجانب التطبيقي.

02. دراسة ماهر عمر علي وعبد الجبار بديع عبد العزيز: (2018)"تحليل وقياس العجز المزدوج في الاقتصاديات النفطية، دراسة حالة العراق للمدة (1988-2016)، وقد هدفت هذه الدراسة التأكيد على وجود علاقة طردية وسببية مزدوجة ما بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الأجلين القصير والطويل، وكذا قياس وتحليل العلاقة بين العجزين، بالإضافة إلى تذبذبات في أسعار النفط العالمية وأثرها على العجزين، وقد خلصت النتائج اختبار التكامل

1 - ماهر عمرعلي، عبد الجبار بديع عبد العزيز، تحليل وقياس العجز المزدوج في الاقتصاديات النفطية، دراسة حالة العراق (1988-2016)، المجلة الأكاديمية نوروز، العراق، 2017، ص 259.

المشترك على وجود علاقة في المدى الطويل بين العجزين، بينما دلت نتائج اختبار غرانجر السببية على وجود علاقة سببية مزدوجة بين هذين المتغيرين، وأشارت نتائج نموذج تقدي تصحيح الخطأ (VEC) إلى وجود العلاقة بين العجزين

03. عمر محمود أبو عيدة: (2016)"علاقة بين عجز الموارنة العامة لسلطة الوطنية الفلسطينية والميزان التجاري الفلسطيني" خلال الفترة 1994-2013، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة الفلسطينية، وعجز الميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة الممتدة ما بين 1994-2013 وكانت نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث أن هناك علاقة ثنائية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من جهة، وعجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة من جهة أخرى عند مستوى معنوية 5% و1% على التوالي حيث بلغت مرونة عجز الموازنة العامة 0.6، كما أن هناك علاقة سببية قوية بين عجز الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي، وكانت هذه العلاقة دالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ومن جهة أخرى لم يظهر التحليل وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% أو أقل بين عجز الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تبلغ هذه العلاقة مستوى الدلالة المعنوية.

04. دراسة يحياوي عبد الحفيظ (2015)"علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر، دراسة حالة للفترة (2008-2013): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التوازنات الاقتصادية ولتوضيح علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري، والتأثيرات المتبادلة بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري في إطار تحقيق التوازنات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم النتائج المتوصل إليها تأثير المالية العامة بمختلف التوازنات الخارجية، لكون الإيرادات تخضع برحة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية، ولكون الإيرادات ترتكز بنسب عالية على الجباية البترولية واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الانعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي، هذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف.

05. دراسة قاسم محمد جديتاوي ومحمد سليمان طروانة (2015)"العجز التوأم حالة الأردن للفترة (1980-2010)، حيث تناولت هذه الدراسة ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد الأردني من خلال تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجز في الميزانية الحكومية والعجز الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2010)، باستخدام منهجية التكامل المشترك، واختبار جرانجر للسببية، تحليل التباين بالإضافة لاختبار دالة الاستجابة لرد الفعل، وقد أثبتت هذه الدراسة

وجود العجز المزدوج في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة، وأثبتت وجود علاقة سببية بينهما، وحددت اتجاهات العلاقة.

06. دراسة نبيل مهدي الجنابي:(2012) "آثار عجز الموازنة العامة لاتحادية على الميزان التجاري العراقي، دراسة قياسية للمدة (2003-2011)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثر الموازنة العامة على حالة الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي في الأجلين القصير والطويل، واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين، وباستخدام الأساليب القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية من اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وسببية جرانجر، ومن نتائج هذه الدراسة تأييد وجهة النظر الكينزية، التي تفرض وجود علاقة بين عجز الميزانية العامة والميزان التجاري وأن السببية تتجه من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري، ورفض فرضية التكافؤ الريكاردي وفرضية السببية الثنائية الكسواني.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

01. دراسة (Zengin,) (2010)والتي تناولت اختبار فرضية العجز الثنائي في تركيا حيث قامت الدراسة باختبار أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري من خلال مجموعة من المتغيرات والتي تمثلت في كل من الإيرادات العامة المحلية والخارجية، وعجز الموازنة العامة، وعجز الميزان التجاري، وعرض النقد، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، والتضخم. ومن خلال التحليل القياسي الذي اعتمدته الدراسة فقد تبين أن هناك علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري حيث أن الأول يسبب الثاني، وكذلك هناك علاقة ارتباط موجبة بين سعر الفائدة وكل من عجز الموازنة والعجز التجاري. بينما سعر الصرف له أثر على الميزان التجاري فقط من خلال توازن الموازنة العامة، وعليه اقترحت الدراسة ضرورة إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازن الداخلي والذي له أثر قوي وفعال في تحقيق التوازن الخارجي

02. دراسة (Omoniyi,) والتي هدفت إلى تحليل العجز الثنائي في نيجيريا خلال الفترة (1970-2008) باستخدام البيانات السنوية الخاصة بالاقتصاد النيجري، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وعليه فإن عجز الموازنة العامة يساهم في تحقيق العجز التجاري. كما قامت الدراسة باستخدام كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف كمتغيرات تفسيرية وجاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع النموذج الكينزي الذي يقوم على وجود علاقة ارتباط قوية بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري وعليه فإن إتباع سياسات الحد من عجز الموازنة سوف يساهم في الحد من عجز الميزان التجاري

02. (Beetsma) والتي هدفت إلى تحليل أثر عدم استقرار الإنفاق العام على التوازن التجاري في الاتحاد الأوروبي، حيث استخدمت الدراسة نموذج (VAR) من أجل التوصل إلى آثار زيادة النفقات العامة على كل من عجز الموازنة

العامة والميزان التجاري. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة قدرها 1.6% في العجز التجاري، كما أن زيادة الواردات وانخفاض الصادرات مسؤولة عن 0.5% من العجز في الميزان التجاري وأن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة، وعليه فقد أكدت الدراسة وجود العلاقة الثنائية المتبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري

01. دراسة (Darrat): (1988)""العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري الامريكي للمدة (1960- 1984)" الذي أكد على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه وان لكل من نمو القاعدة النقدية وارتفاع اسعار الفائدة دورا في تزايد عجز الحساب الجاري. وعلى العكس من ذلك الدخل الحقيقي ليس له دور في تزايد العجز التجاري، اضافة الى دور عجز الحساب الجاري، وان لكل من اسعار الفائدة، وتكاليف الاجور، والقاعدة النقدية، والناتج الحقيقي، والتضخم دورا كبيرا في التأثير على العجز في الموازنة الفيدرالية.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة المذكورة وحتى التي لم يتم ذكرها في المذكرة حيث تم الإطلاع على نتائجها سواء كانت تلك الدراسات أجنبية أو عربية، إلا أنها جاءت متوافقة مع النموذج الكينزي الذي يقوم على وجود علاقة ارتباط قوية بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري، كما تبين أن هناك علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، رغم اختلاف المناطق واختلاف زمن الدراسة وضف إلى ذلك اختلاف السياسة الاقتصادية المتبعة واختلاف الموارد الطبيعية والفروقات الاقتصادية بين الدول. ومن خلال هذه النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسات السابقة سنحاول المقارنة بين النتائج التي سنتحصل عليها في الشق التطبيقي مع الدراسات السابقة وهذا من خلال دراسة الأثر الثنائي في عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2019، وذلك بالاستعانة ببعض المصادر كموقع البنك الجزائري، ومديرية الجمارك الجزائرية، وموقع وزارة المالية وهذا من أجل الحصول على الاحصائيات المتعلقة بالميزانية العامة والميزان التجاري.

ملخص الفصل الأول:

في هذا الشق من الدراسة والذي عينة للدراسة النظرية، الذي من خلاله أجبنا على الأسئلة المتعلقة به من خلال إبراز مفهوم كل من الميزانية العامة والتي تعتبر أهم أداة بيد الدولة لبلوغ أهدافها التنموية، فهي ترجمة فعلية التوجهات السلطة التنفيذية (الحكومة) فالميزانية المعاصرة تعكس السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، وتبرز الأولويات المقررة من خلال الاعتمادات المرصودة كما أنها تبني بوضوح المجهود المالي للدولة في تدبير الشأن العام وتنفيذ السياسات العمومية،

وأما عن الميزان التجاري الذي لا يقل أهمية من سابقه فهي الأداة التي تساهم في رسم نظام اقتصادي ومالي كما يعتبر من أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ومن خلال ذلك تعددت مفاهيم الميزان التجاري ولعل أبرزها تعبيره عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ووارداتها، حيث يعتبر حساب تجارة السلع حسابا جزئيا من حساب العمليات الجارية، ويدون في هذا الحساب الصادرات والواردات من السلع ورصيد هذا الحساب قد يكون دائنا ويسمى في هذه الحالة فائض الميزان التجاري، أما إذا كان الرصيد مدينا فيقال له العجز في الميزان التجاري.

ولقد أجبنا في هذا اشلق كلذ عن مفهوم عجز الموازن العامة والميزان التجاري، فالأول هو ما يعرف بأنه تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول، المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إدارة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض لإيرادات العامة، وقد يكون غير مقصود ناتج عن قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات أو زيادة النفقات العامة عما كان مقررا.

والثاني عجز الميزان التجاري هو مقياس اقتصادي لميزان تجاري سلبي تتجاوز فيه واردات الدولة صادراتها، ويمثل العجز التجاري تدفق في العملة المحلية إلى الأسواق الأجنبية.

كما أننا حولنا إيجاد العلاقة المتبادلة بين عجز المزيان التجاري والميزانية العامة وهو ما يعرف بالعجز الثنائي حيث ترتبط الميزانية العامة للدولة مع مؤشرات اقتصادية كثيرة، حيث تعتبر من المؤشرات القليلة التي لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال علاقتها بالميزان التجاري، فيمكن من خلال الميزانية العامة ومنه السياسة المالية التأثير على الميزان التجاري ومعالجة الاختلالات التي قد تطرأ عليه (سواء الفائض أو العجز) كما أنا فرضية ريكارد للتكافؤ جاء بعدم وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب وهذا من خلال عدم وجود

علاقة بين عجز الموازنة الناجم عن الانخفاض الأولي في الضرائب أما في الجهة المنهج الكينزي، فيقول بوجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب التجاري وعجز الموازنة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة عجز الموازنة العامة باتجاه عجز الحساب التجاري، وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين.

وهذا ما جاءت به الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليه والتي جاءت متوافقة مع النموذج الكينزي الذي يقوم على وجود علاقة ارتباط قوية بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري، كما تبين أن هناك علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

الفصل الثاني

دراسة العجز الثنائي بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري

حالة الجزائر (2000-2019)

تمهيد:

إن هدف أي دراسة اقتصادية هو الحصول على النتائج ليتم تحليل الأرقام الإحصائية والغاية من ذلك هو إعطاء الحلول التي تكون مناسبة للتطوير أو تفادي مشكلة اقتصادية متوقعة، أو سبل الخروج من مشكلة. وفي دراستنا وفي هذا الشق سنحاول دراسة كل من الميزانيتين العامة والتجارية وعجزهما وهذا امتداد من فترة (2000-2019)

ومن خلال هذا الجزء من مذكرتنا قسمن هذا الشق إلى ثلاث أجزاء وتمثلت في:

- المبحث الأول: الميزانيتين العامة والتجارية خلال فترة (2000-2019)
- المبحث الثاني: منهج الدراسة وتحليل ومناقشة النتائج
- المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر

المطلب الأول: تحليل وضع الميزانية العامة في الجزائر (2000–2019)

إن المتتبع للوضع المالي للجزائر من خلال تطور بنود الإيرادات والنفقات العامة للميزانية نجد أن هذه الأخير تتحمل عبء النفقات، وهذا كون انتهاج الجزائر لسياسة التنمية في مختلف المجالات والتي مرت عبر مخططات للتنمية وهذا ما سنلاحظه من خلال تسجيل العجز عبر فترات الدراسة، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيد المحلي والدولي.

الجدول رقم 1 تطور بنود الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000–2019)

السنوات / البيان	إيرادات الخزينة	نفقات الخزينة	رصيد الميزانية
2000	1124.9	1178.1	-53.1
2001	1389.7	1321	68.7
2002	1576.6	1550	26
2003	1525.5	1690.1	-164.6
2004	1606.3	1891.7	-285.3
2005	1713.9	2952	-1238
2006	1841.9	2453	-611.08
2007	1951.3	3194.9	-1243.5
2008	2810.2	4191	-1068.1
2009	3275.3	4246.3	-970.9
2010	3074.6	4466.9	-1496.5
2011	3489.8	7058.2	-3246.2
2012	3804	7058.2	-3246.2
2013	3895.3	6024.1	-2205.9
2014	4218.2	7656.2	-3301.1
2015	4552.5	7656.3	-3172.3
2016	5011.6	7297.5	-2343.7
2017	6080.2	7115.6	-1083.4

2018	6714.3	8627.8	-1963.5
2019	7002.4	7561.8	-609.4

المصدر: البنك الجزائر الموقع الالكتروني الوحدة مليار(دج)

تشكل الميزانية العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة، إذ انها تشمل بنود الانفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات التي تمول هذا الانفاق، والشكلين رقم (1-2) يظهر تطور الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2020).

وفي قراءتنا للشكل يتضح تباين وعدم استقرار رصيد الميزانية العامة في الجزائر، فخلال الفترة من سنة (2000) باستثناء سنتي (2002-2001) سجل رصيد الميزانية العامة فائضا متابينا تراوح بين (26 مليار دج) كأدنى رصيد سنة (2002) وكأعلى رصيد (68.7 مليار دج) وذلك سنة (2001) ليعاود ظهور التوسع بين الإيرادات والنقاقات سنة (2003-2020) حيث انتقل من مبلغ قدره (164.6 مليار دج) إلى (55 مليار دج) ويعزى ذلك إلى السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر من سنتي (2014-2001)من خلال الإنفاق العام على المشاريع ذات الطابع الاجتماعي وذات الطابع الاقتصادي وكانت تهدف إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة وتزامن ذلك أيضا مع تدهور سوق النفط في العالم وذلك من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في سبتمبر (2008)واستمراها إلى غاية سنة (2009) والتي أعتبرها الاقتصاديون أسوء من أزمة الكساد في سنة (1929) حيث تواصل ارتفاع الإنفاق من (1178.1) إلى (7368.7) وذلك من السداسي الأول من سنة (2020) مع تسجيل انخفاضها إلى حدود (7561.8) وذلك للسياسة ترشيد النقاقات التي أعتدتها الدولة.

ورغم أن ارتفاع الانفاق العمومي يعود إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية إلا أنه يفسر إلى حد كبير اعتماد أهداف نمو الاقتصادي على سياسة الميزانية بالنظر لمساهمة القطاع الخاص وقد بلغ متوسط نسبة نفقات التسيير (60%) خلا الفترة الممتدة من (2017-2008) وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة في النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 1 تطور إيرادات ونفقا الجزائر

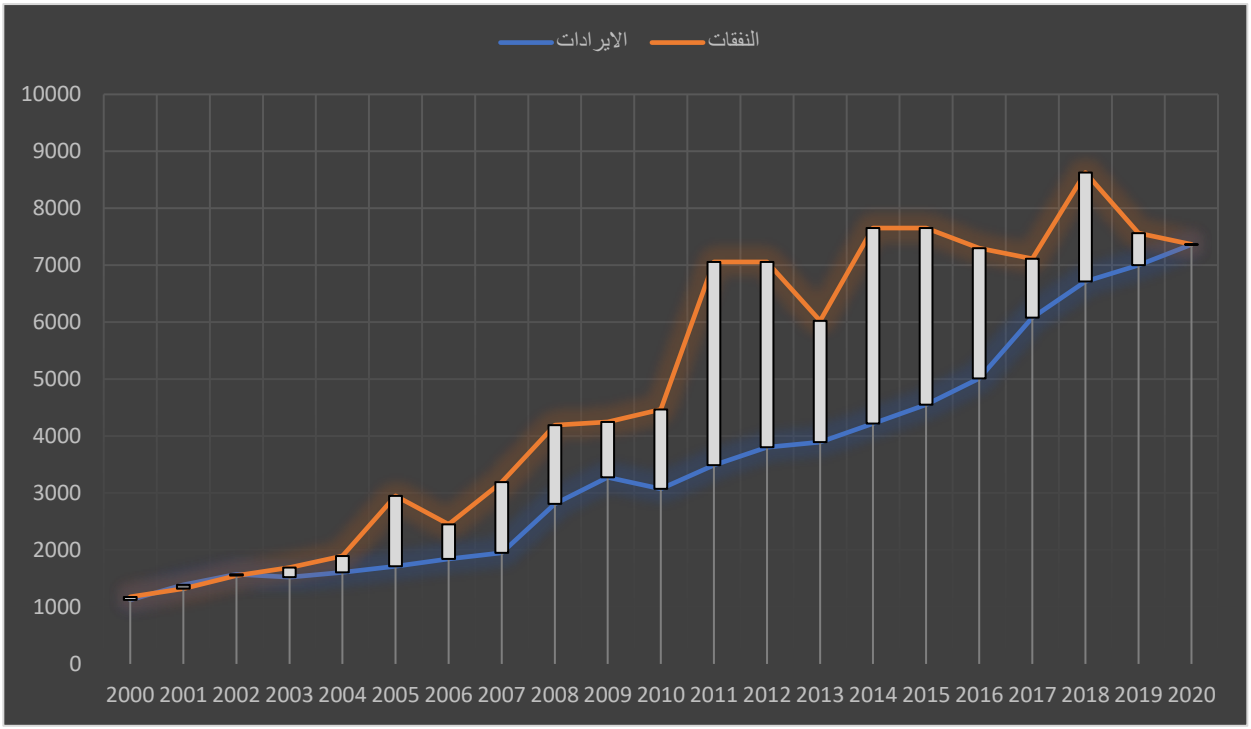

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (1)

الشكل رقم 2 تطور عجز الموازنة

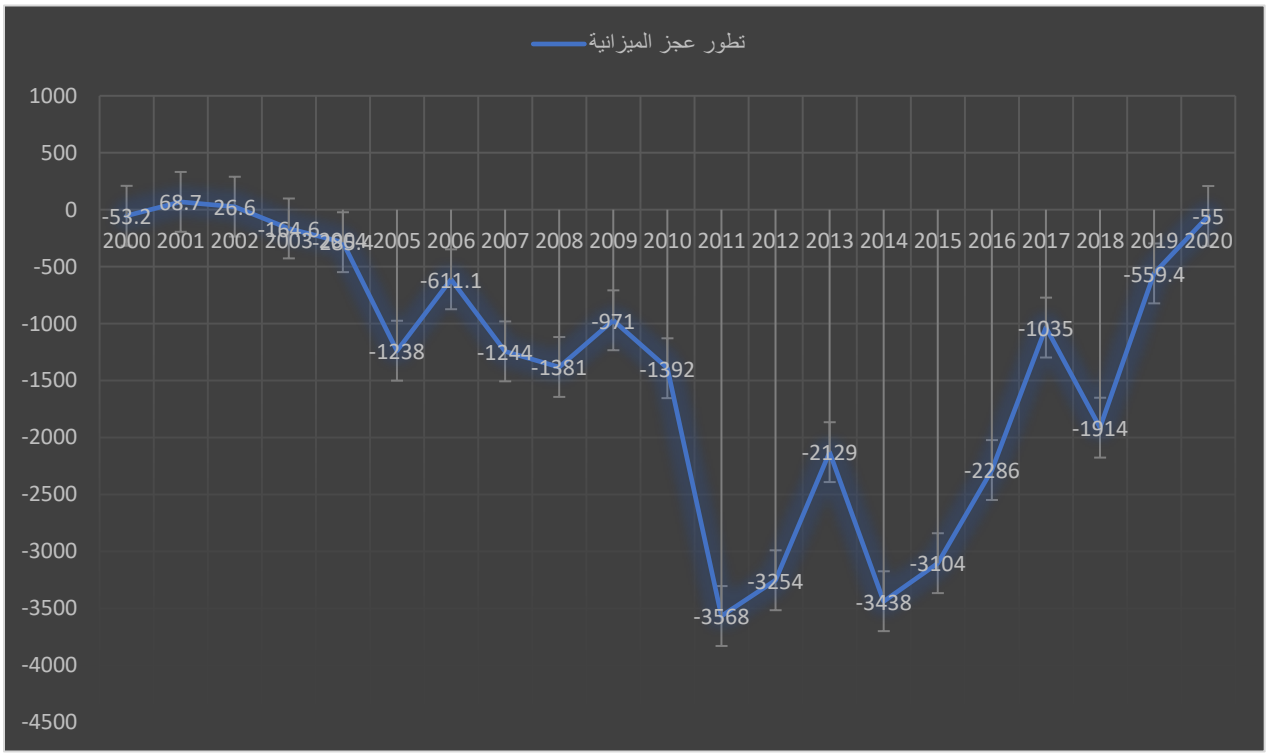

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (1)

المطلب الثاني: تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر (2000-2019)

يعد الميزان التجاري ذو أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلاد اقتصاديا من خلال معرفة حالاته التي تكون إما بالسالب أي تسجيل عجز أو تسجيله لفائض، والملحظ من خلال رصيد الميزان التجاري للجزائر تسجيله في أغلب فترات الدراسة إلى نمو وتطور وتسجيله لفائض ما عدا السنوات الخمس الأخير أين تأثر رصيد الميزان التجاري بهبوط سعر البترول في الأسواق العالمية نتيجة لاعتمادها على هذا المادة وكذا الأزمة السياسية التي تر بها البلاد.

الجدول رقم 2 تطور الميزان التجاري في الجزائر

السنوات / البيان	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	22.03	9.73	12.3
2001	19.09	9.48	9.61
2002	18.72	12.01	6.71
2003	24.46	13.32	11.14
2004	32.22	17.95	14.27
2005	45.03	20.04	24.99
2006	54.61	21.45	33.16
2007	60.16	27.63	32.53
2008	79.29	39.47	39.82
2009	45.19	39.29	5.9
2010	57.05	40.47	16.58
2011	73.48	47.24	26.24
2012	71.86	50.37	21.49
2013	65.91	54.85	11.06
2014	62.88	58.58	4.3
2015	37.78	51.50	-13.72
2016	30.02	47.08	-17.06
2017	35.19	46.05	-10.86
2018	41.16	46.19	-5.03
2019	35.82	41.93	-6.11

المصدر: ENED الوحدة (مليار دولار)

من خلال قراءتنا لجدول رقم (02) والشكلين رقم (4-3)، نلاحظ أن خلال فترة الدراسة سجل ميزان التجاري دولار)، 4.3 دولار) إلى غاية سنة (12.3فائض وذلك من سنة (2000) والذي بلغ قيمة رصيد الميزان التجاري (مليون دولار) وأدنى قيمة له كانت في سنة (2014) 39.82حيث بلغ أعلى قيمة لرصيد الميزان التجاري خلا سنة (مليون دولار)، والملاحظ من الشكل رقم (02) والمتعلق بتطور رصيد المزيان التجاري فإننا نلاحظ 4.3بمبلغ قدره (عدم استقرار في نسبة نمو رصيد المزيان التجاري وذلك راجع للأحداث التي توالت خلال فترة الدراسة كأحداث تفجيرات 11 سبتمبر 2002، و الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في سبتمبر (2008)واستمراها إلى غاية سنة (2009)، التي عرفت فيها تراجع في طلب على البترول وتقهقر الأسعار العالمية لهذه المادة الاستراتيجية

وفي السنوات السبع التي تلت (2019-2018-2017-2017-2016-2015) والسداسي الأول من سنة (200) سجلنا عجز في الميزان التجاري، وهذا لتأثره بعوامل سياسة واقتصادية داخلية وخارجية، تمثلت في انخفاض الحاد في أسعار البترول وظهور وباء (COVID-19)، والأزمة السياسة التي كادت تعصف بالدولة.

الشكل رقم 3 تطور واردات وصادرات الجزائر (2000-2019)

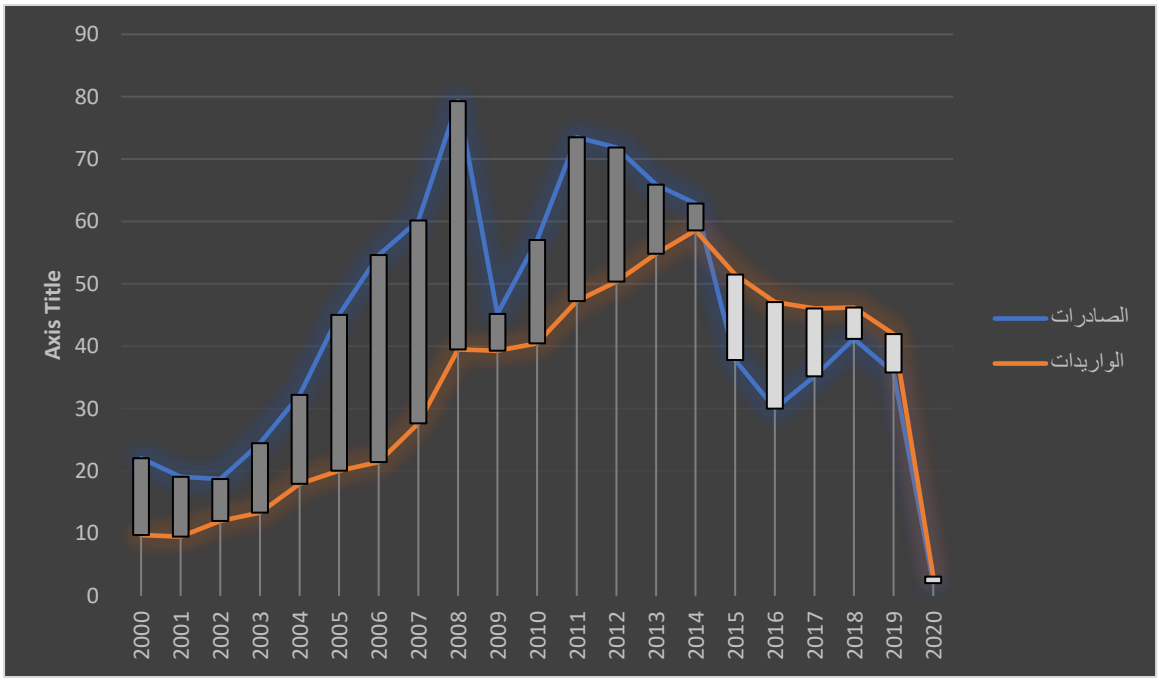

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (2)

الشكل رقم 4 تطور المزيان التجاري

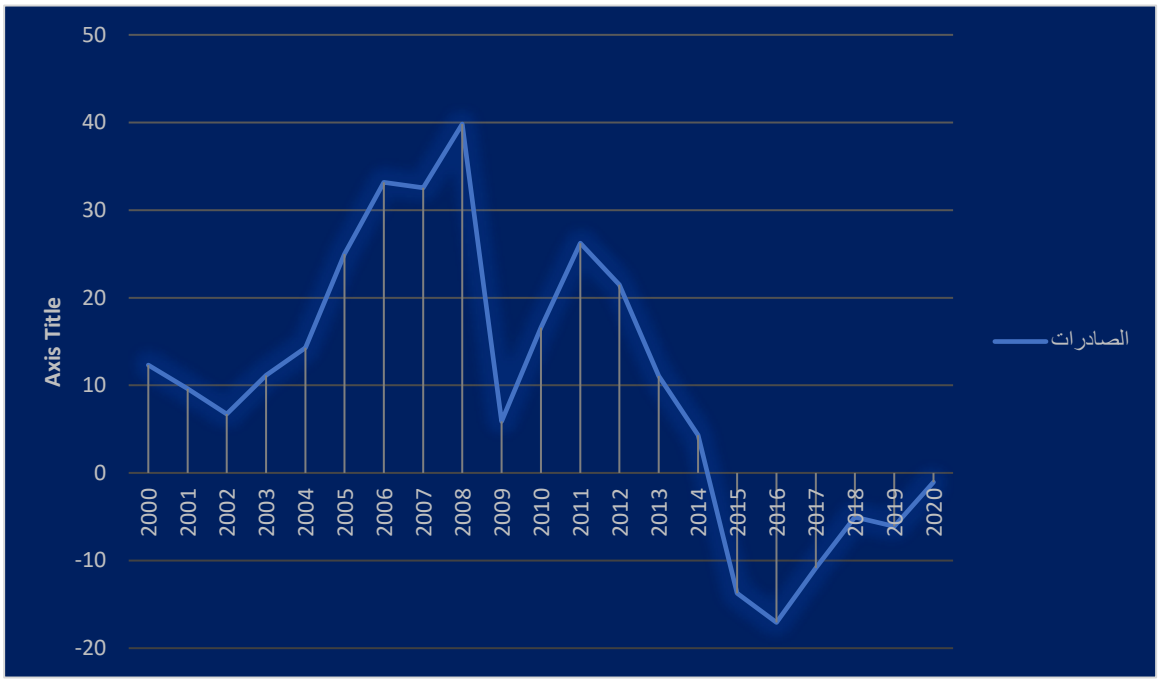

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (2)

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في التحليل الإحصائي

هناك عدة طرق لبيان استقراريه السلاسل الزمنية وسوف نعتمد على ثلاث طرق طرقتين طريقة اختبار جذر الوحدة (ADF) والثانية اختبار (KPSS-P.P)

المطلب الثاني: نتائج التحليل الإحصائي

01- نرسم السلسة للمتغير (TB) ويتضح من الشكل رقم (05) مستقرة وذلك لأنها تدور حول متوسطها وليس فيها اتجاه عام، ومن أجل التأكد من عدم استقراريه السلسة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الجدول رقم (03) ويتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (4.854781-) أصغر من (-3.029970) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك بلغت قيمة (P-Valu) أكبر من (0.05) وهذا يعني أننا نقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسة الزمنية أي أنه مستقرة.

كما يلاحظ من الجدول (04) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (0.292719) أصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (5%) والبلغة (0.463000) هذا يعني أنن نقبل الفرض العدم عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن قيمة احصائية اختبار(PP) بلغت (4.843216-) أصغر من القيمة الحرجة (Mackinnom) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (3.029970-) كذلك بلغت قيمة (P-valu) أصغر من (0.05) هذا يعني أننا نقبل فرضية عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة

الشكل رقم 5 رسم السلسلة الزمنية للمغير (TB) عند المستوى الأصلي

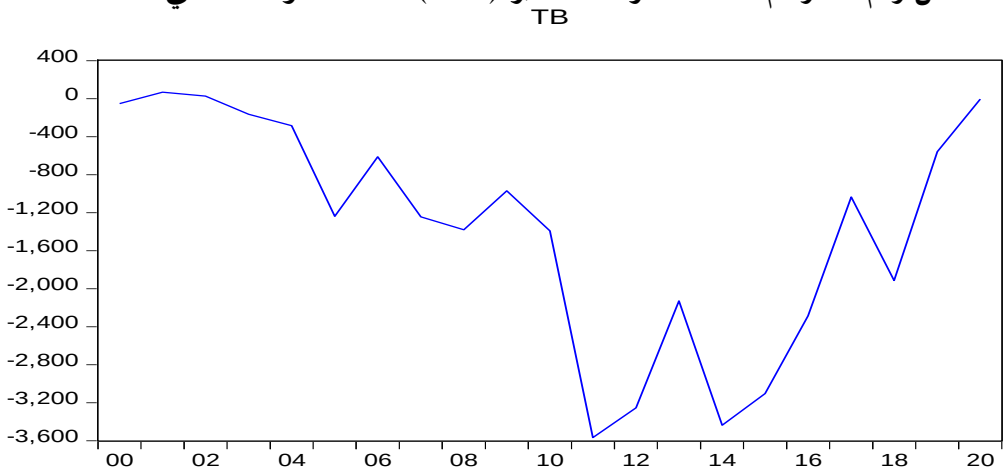

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

الجدول رقم 3 اختبار ديكي فولر لمتغير (TC) عند المستوى الأول

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.854781	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

الجدول رقم 4 اختبار (KPSS)للمتغير (TB) عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: D(TB) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.292719
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

الجدول رقم 5 اختبار (P.P) للمتغير (TB) عند المتسوى الأصلي

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.843216	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

02- نرسم السلسة للمتغير (TC) ويتضح من الشكل رقم (05) مستقرة وذلك لأنها تدور حول متوسطها وليس فيها اتجاه عام، ومن أجل التأكد من عدم استقراريه السلسة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل رقم (06) ويتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (4.357070-) أصغر من (-3.029970) المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) كذلك بلغت قيمة (P-Valu) أكبر من (0.05) وهذا يعني أننا نقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسة الزمنية أي أنه مستقرة.

كما يلاحظ من الجدول (06) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (0.111094) أصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (5%) والبلغة (0.463000) هذا يعني أنن نقبل الفرض العدم عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن قيمة احصائية اختبار(PP) بلغت (4.843216-) أصغر من القيمة الحرجة (Mackinnom) عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (3.029970-) كذلك بلغت قيمة (P-valu) أصغر من (0.05) هذا يعني أننا نقبل فرضية عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة

الشكل رقم 6 رسم السلسلة الزمنية للمغير (TC) عند المستوى الأصلي

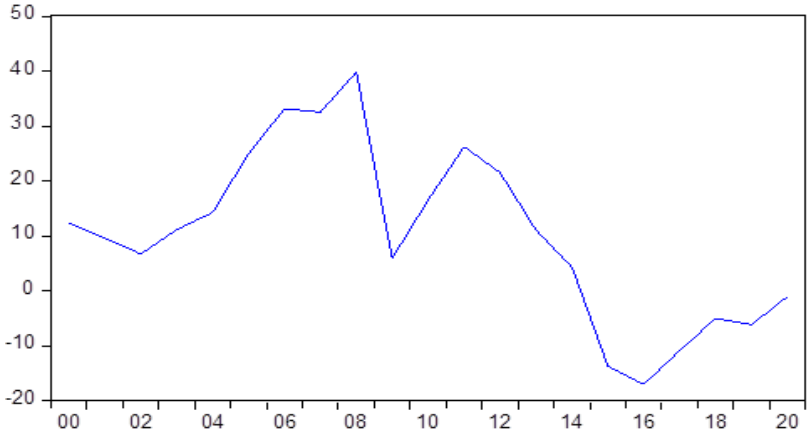

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

الجدول رقم 6 اختبار ديكي فولر لمتغير (TC) عند المستوى الأول

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.357070	0.0033
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

الجدول رقم 7 اختبار (KPSS)للمتغير (TC) عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: D(TC) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.111094
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

الجدول رقم 8 اختبار (P.P) للمتغير (TC) عند المتسوى الأصلي

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.843216	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

المطلب الثاني اختبار الأثر المتبادل بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري

ومن أجل التأكد من وجود علاقة تكاملية في الآجل الطويل بين المتغيرات المدروسة نعمل على اختبار العلاقة التكاملية من خلال اجراء اختبار التكامل المشترك (جوهانسن–جيسليوس) أن اختبار جوهانسن يختبر فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الآجل) بين المتغيرات، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشتركة بين متغيرادات الدراسة، ويكون ذلك بالاعتماد على اختبار الأثر (Trace test) والجدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار جوهانس لمتجهات المتغيرات المدروسة.

الجدول رقم 9 اختبار (جوهانسن) لمتغيرات النموذج

Date: 08/06/20 Time: 21:36
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TC TB
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.517067	19.24299	15.49471	0.0130
At most 1 *	0.289067	6.141196	3.841466	0.0132

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

حسب نتائج اختبار الآثر (Trace) إن القيمة المحسوبة لمعدل الأثر بلغت (19.24299) وهي أكبر من القيمة الحرجة (Cirtical Value) البالغة (15.49471) عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني أننا نقبل الفرض البديل القائل وجود متجه للتكامل المشترك وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين المدروسة.

كما يمكننا من إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) لمعرفة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة من خلال الجدول رقم (10)

الجدول رقم 10 اختبار (الحدود) لمتغيرات الدراسة

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.217383	10%	2.44	3.28
k	1	5%	3.15	4.11
		2.5%	3.88	4.92
		1%	4.81	6.02

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار التكامل المشترك باسنعمل منهجية اختبار الحدود ويتضح أن قيمة (F-Statistic) المحسوبة والبالغة (6.217383) أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، نقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدرسةة وهذا يعنيذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (TB) والمتغير المستقل (TC) وبالتالي سيتم المضي يتقدير نموذج (ARDL) والذي يعتمد على تقدير شعاع الانحدار الذاتي لمجموعة من المتغيرات باعتماد فترات إبطأ، حيث أن المتغيرات التباعة تكون مفسرة باعتماد ماضيها، إضافة متغيرات أخرى مؤخرة بفترات إبطاء، بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل يمكن تقدير نموذج (ARDL) وكما في الشكل (11).

الجدول رقم 11 تقدير نموذج (AEDL) للأمد القصير للمتغيرات المدروسة

Dependent Variable: TB
Method: ARDL
Date: 08/08/20 Time: 03:08
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): TC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TB(-1)	0.812180	0.169494	4.791806	0.0002
TC	-18.45474	12.49035	-1.477520	0.1578
C	-77.33430	361.5817	-0.213878	0.8332

R-squared	0.575191	Mean dependent var	-1424.200
Adjusted R-squared	0.525214	S.D. dependent var	1200.180
S.E. of regression	826.9808	Akaike info criterion	16.41092
Sum squared resid	11626253	Schwarz criterion	16.56028
Log likelihood	-161.1092	Hannan-Quinn criter.	16.44008
F-statistic	11.50901	Durbin-Watson stat	2.317087
Prob(F-statistic)	0.000691		

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

يتضح من النموذج السابق ما يأتي:

1-التفسير في الأجل القصير:

- وجود علاقة طردية بين (TB) العجز في الموازنة العامة و(TC) العجز في الميزان التجاري ويعني هذا أن زيادة العجز في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري بمقدار (0.812180)

وجود علاقة عكسية بين العجز في الموازنة العامة (TC) و(TB) العجز في الميزان التجاري ويعني هذا أن زيادة العجز في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري بمقدار (-8.45474)

2- التفسير القياسي:

- معامل التحديد الذي يساوي (R2=0.57)، من التغيرات الناتجة في التابع يفسرها التغير في المتغير المستقل.

- كما يشير اختبار (F) للدلالة الكلية للنموذج، إذ نجد أن (F-stat)(11.50901) وهي أكبر من (F) الجدولية ويدل هذا على أن النموذج الكلي ذو دلالة احصائية، إذن يمكن القول بصفة عامة إن النموذج دال من الناحية الاحصائية وذلك لأن قيمة (F-) (Prob statistic) تساوي (0.000691) أقل من (5%) وهذا يعني إن الانموذج مقبول من الناحية الاحصائية.

وأشارت الاختبارات القياسية إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي فقد بينت قيمة (Durbin-Watson) للأنموذج المقدر أنها كانت (2.317087) وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع قيمتها الجدولية العليا (du) والدنيا (dl) عند مستوى معنوية (5%) نلاحظ أن جميع القيم المحسوبة تقع في (منطقة الرفض) أي عدم وجود ارتباط ذاتي مما يؤكد سلامة النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

كما يمكننا تقدير (ARDL) في الآجل الطويل كما في الشكل رقم (12)

الجدول رقم 12 تقدير (ARDL) للأمد الطويل للمتغيرات الدراسة

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TB)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Date: 08/13/20 Time: 01:26
Sample: 2000 2020
Included observations: 17

Cointegration Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB(-1))	0.013126	0.462806	0.030221	0.9761
D(TB(-2))	0.974682	0.365830	2.372394	0.0257
D(TB(-3))	0.670810	0.383963	2.274437	0.0311
D(TC)	23.314000	27.04339	1.001151	0.3263
D(TC(-1))	-97.365744	20.76509	2.755801-	0.0108
D(TC(-2))	105.221001	19.16709	2.778534	0.0102
D(TC(-3))	56.672873	21.82563	1.734890	0.0951
CointEq(-1)	-0.718467	0.373236	-1.924971	0.0457

CointEq = TB - (186.3613-*TC -300274.6319)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC	-186.361328	49.186965	-3.788836	0.0009
C	300274.6319	169821487354.	-0.176818	0.8611

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج تبلغ قيمة والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ سالبة (CointEq) معامل تصحيح الخطأ بلغت (0.718468-) وذات معنوية احصائية (0.0457) وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل.

ويأتي اختبار العلاقة السببية واتجاهها بين المتغيرين محل الدراسة (العجز في الموازنة العامة–العجز في المزيان التجاري) ويستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة أو تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الأنموذج القياسي حيث يظهر من خلال الجدول (13) اتجاه السببية هل هو أحادي أي أن أحد المتغيرات يؤثر في المتغير الأخر دون أن يتأثر به أم تبادلي أي أن كلا المتغيرات يؤثر بالأخر وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما وجاءت النتائج على النحو الآتي:

الجدول رقم 13 سببية كرانكر للمتغيرات المدروسة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/08/20 Time: 03:30
Sample: 2000 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TB does not Granger Cause TC	19	2.44849	0.1225
TC does not Granger Cause TB		0.49966	0.6172

من إعداد الطالب اعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (*Evieus* 10)

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الآجل القصير أن قيمة (F) بلغت (2.44849) وهي أكبر من القيمة الجدولية كذلك بلغت قيمة (Prob) (0.1225) وهي أكبر من (0.05) مما يعني عدم معنوياتهم احصائيا وهنا نقبل فرض العدم أي التغير في العجز في الموارنة العامة لا يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في العجز في الميزان التجاري.

أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من العجز في الميزان التجاري إلى العجز في الميزانية العامة فتشير النتائج إلى أن التغير في عجز الميزان التجاري لا يسبب تغيرات في العجز في الميزانية العامة وذلك لأنه بلغت قيمة قيمة (F) بلغت (0.49966) وهي أصغر من القيمة الجدولية كذلك بلغت قيمة (Prob) وهي أكبر من (0.05) مما يعني عدم معنوياتها احصائيا هذا يعني إننا نقبل فرض العدم أي أن التغير في المتغير الميزان التجاري لا يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في الموازنة العامة.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الأول: الاستنتاجات

هناك العديد من المعطيات المتداخلة أو الأسباب التي أدت إلى ظهور عجز في الميزانية العامة في الجزائر وخاصة في فترة الدراسة كسياسة الانفاق التي انتهجتها الجزائر وكذا انحدار أسعار البترول في الأسواق والأزمة السياسة وكذا الحروب على الساحل الشامل للأفريقية، كل هذه الأسباب وغيرها ستجعل الميزانية في الجزائر يسجل عجزا في ظل تباطء النمو الاقتصادي في الجزائر والذي يعتمد على ريع المواد النفطية حيث تساهم الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة من تكوين الإيرادات العامة في الجائر، وفي المقابل لاحظنا ان ميزان التجاري سجل فائض في أغلب فتراه الدراسة ما عدا الفترات الخمس الأخيرة أين سجلنا في الخمس السنوات الأخيرة عجز وهذا راجع إلى تدني مستويات الأسواق النفطية وكذا الأزمة السياسية.

ومن خلال الجانب التطبيقي لم تثبت صحة فرضية أي لم يثبت بوجود علاقة سببية سواء كانت تبادلية أو أحادية بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى بفضل هيمنة الإيرادات النفطية والتي بدورها حتما تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية الدولية.

المطلب الثاني: التوصيات

تعد الجزائر من الدول الافريقية الأكبر مساحة في افريقيا وامتلاكها لموارد طبيعية وبشرية ضخمة، لذي يجب تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية وانتهاج سياسة تواكب التطورات الحاصلة في العالم، وكذا التنويع في اقتصادها، ومتابعة العوامل التي تسبب العجز في الميزان التجاري والتقليل من الاستيراد لبضائع الغير ضرورية

خاتمة

خاتمة

هناك العديد من المعطيات المتداخلة أو الأسباب التي أدت إلى ظهور عجز في الميزانية العامة في الجزائر وخاصة في فترة الدراسة كسياسة الانفاق التي انتهجتها الجزائر وكذا انحدار أسعار البترول في الأسواق والأزمة السياسة وكذا الحروب على الساحل الشامل للأفريقية، كل هذه الأسباب وغيرها ستجعل الميزانية في الجزائر يسجل عجزا في ظل تباطء النمو الاقتصادي في الجزائر والذي يعتمد على ريع المواد النفطية حيث تساهم الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة من تكوين الإيرادات العامة في الجائر، وفي المقابل لاحظنا ان ميزان التجاري سجل فائض في أغلب فتراه الدراسة ما عدا الفترات الخمس الأخيرة أين سجلنا في الخمس السنوات الأخيرة عجز وهذا راجع إلى تدني مستويات الأسواق النفطية وكذا الأزمة السياسية، وتعد الجزائر من الدول الافريقية الأكبر مساحة في افريقيا وامتلاكها لموارد طبيعية وبشرية ضخمة، لذي يجب تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية وانتهاج سياسة تواكب التطورات الحاصلة في العالم، وكذا التنويع في اقتصادها، ومتابعة العوامل التي تسبب العجز في الميزان التجاري والتقليل من الاستيراد لبضائع الغير ضرورية

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

01.المواد والقوانين:

1. المادة 03 من القانون 90-21،

2. قانون رقم 84-17

الكتب

3. أحمد إبراهيم البلوشي، أ. أحمد جاسم فراج، دور السلطة التشريعية في تحليل واعتماد الميزانية العامة للدولة بمملكة البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017

4. بشار أحمد العراقي، حسن كردي عيسى، العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجري، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 44، ج1، جامعة تكريت، العراق، 2018

5. عطية عبد الوهاب الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص364

الدراسات والمجالات

6. الرشيد أحمد سالم خير الله، استراتيجية تجارة المقايضة المهجنة في تحريك الصناعة والتجارة وتقليل سعر الصرف ومعادلة الميزان التجاري لجمهورية السودان، مركز البحوث والاستشارات الصناعية، السودان، 2019

7. قاسم محمد جديتاوي، محمد سليمان طراونة، العجز التوأم، دراسة حالة الأردن للفترة (1980-2020)، المجانة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، الأر دن، 2015

8. ماهر عمر علي، عبد الجبار بديع عبد العزيز، تحليل وقياس العجز المزدوج في الاقتصاديات النفطية، دراسة حالة العراق (1988-2016)، المجلة الأكاديمية نوروز، العراق، 2017

9. يحياوي عبد الحفيظ، علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر، دراسة حالة للفترة 2008، 2013، جامعة الجلفة، 2019

المذكرات:

10. برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر، (1970-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

11. تواتي حفناوي، المراقب المالي في القانون الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق، جامعة الجلفة، 2017-2018

12. حاج موسى سهيلة، رصيد الميزانية العامة ومزيان المدفوعات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2014-2015

13. سلوى برور، دور صندوق ضبط الموارد في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2017-2018

14. شمومة فاطمة الزهراء، أهمية تخفيض قيمة العملة على الاقتصاد الوطني، دراسة حالة الجزائر (2014-2018)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2018-2019

15. عبد الجليل هجيره، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013

الملاحق

الملاحق

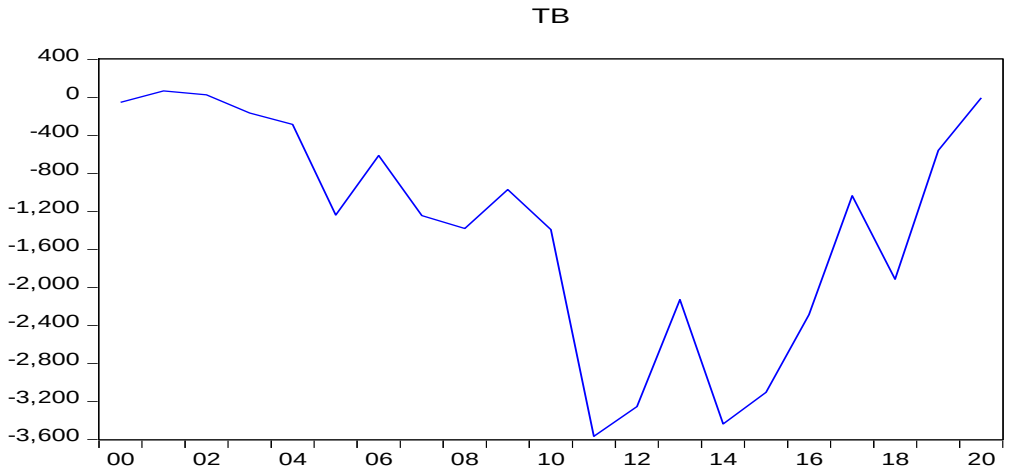

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.854781	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(TB) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.292719
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.843216	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.831511	

	5% level	-3.029970
	10% level	-2.655194

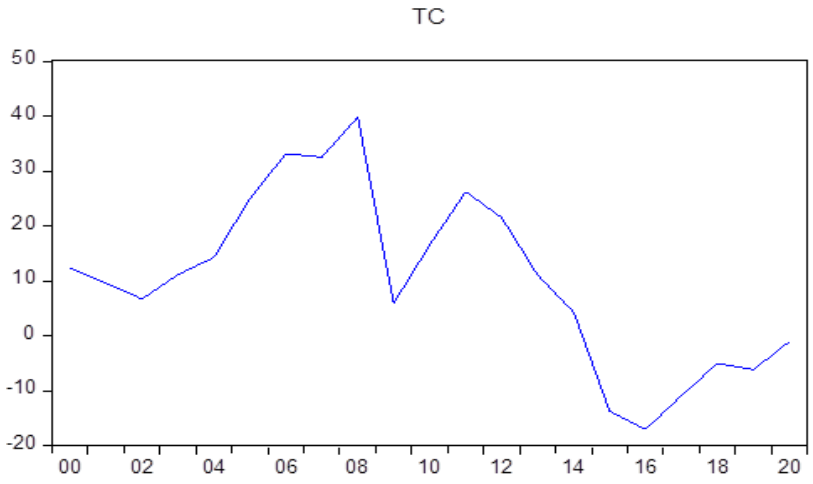

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.357070	0.0033
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: D(TC) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.111094
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.843216	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

Date: 08/06/20 Time: 21:36
Sample (adjusted): 2003 2020
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TC TB
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.517067	19.24299	15.49471	0.0130
At most 1 *	0.289067	6.141196	3.841466	0.0132

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.217383	10%	2.44	3.28
k	1	5%	3.15	4.11
		2.5%	3.88	4.92
		1%	4.81	6.02

Dependent Variable: TB
Method: ARDL
Date: 08/08/20 Time: 03:08
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): TC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TB(-1)	0.812180	0.169494	4.791806	0.0002
TC	-18.45474	12.49035	-1.477520	0.1578
C	-77.33430	361.5817	-0.213878	0.8332

R-squared	0.575191	Mean dependent var	-1424.200
Adjusted R-squared	0.525214	S.D. dependent var	1200.180
S.E. of regression	826.9808	Akaike info criterion	16.41092
Sum squared resid	11626253	Schwarz criterion	16.56028
Log likelihood	-161.1092	Hannan-Quinn criter.	16.44008
F-statistic	11.50901	Durbin-Watson stat	2.317087
Prob(F-statistic)	0.000691		

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TB)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Date: 08/13/20 Time: 01:26
Sample: 2000 2020
Included observations: 17

Cointegration Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB(-1))	0.013126	0.462806	0.030221	0.9761
D(TB(-2))	0.974682	0.365830	2.372394	0.0257
D(TB(-3))	0.670810	0.383963	2.274437	0.0311
D(TC)	23.314000	27.04339	1.001151	0.3263
D(TC(-1))	-97.365744	20.76509	2.755801-	0.0108
D(TC(-2))	105.221001	19.16709	2.778534	0.0102
D(TC(-3))	56.672873	21.82563	1.734890	0.0951
CointEq(-1)	-0.718467	0.373236	-1.924971	0.0457

CointEq = TB - (186.3613-*TC -300274.6319)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC	-186.361328	49.186965	-3.788836	0.0009
C	300274.6319	169821487354.	-0.176818	0.8611

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/08/20 Time: 03:30
Sample: 2000 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TB does not Granger Cause TC	19	2.44849	0.1225
TC does not Granger Cause TB		0.49966	0.6172

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء **4**

الشكر **5**

ملخص الدراسة **6**

قائمة الجداول **8**

قائمة الأشكال البيانية **9**

توطئة: ..... **أ**

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للمزنيتي العامة والتجارية

تمهيد: **2**

المبحث الأول: مفهوم الميزانية العامة والميزانية التجارية وعجزهما 3

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وعجزها 3

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة 3

الفرع الثاني: مفهوم عجز الميزانية العامة 5

المطلب الثاني: مفهوم الميزان التجاري وعجزه 5

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري 5

الفرع الثاني: مفهوم عجز الميزان التجاري 7

المبحث الثاني: العلاقة الثنائية بين الميزانية العامة والميزان التجاري 7

المطلب الأول: علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري 7

المطلب الثاني: علاقة عجز الموازنة العامة بعجز الميزان التجاري 9

المبحث الثالث: الدراسة السابقة 12

المطلب الأول: عرض أهم الدراسات السابقة 12

الفرع الأول: الدارسات باللغة العربية 12

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية 14

المطلب الثاني: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة 15

ملخص الفصل الأول: **16**

الفصل الثاني:

دراسة العجز الثنائي بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري حالة الجزائر (2010-2020)

تمهيد: **19**

المبحث الأول: الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر 20

المطلب الأول: تحليل وضع الميزانية العامة في الجزائر (2000-2019) 20

المطلب الثاني: تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر (2000-2019) 23

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي 26

المطلب الأول: الأدوات المستخدمة في التحليل الإحصائي 26

المطلب الثاني اختبار الأثر المتبادل بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري 30

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات 35

المطلب الأول: الاستنتاجات 35

المطلب الثاني: التوصيات 35

خاتمة **37**

قائمة المصادر والمراجع **39**

الملاحق **42**

فهرس المحتويات **47**